

لحن نينوى

تركي حسن*

حوار الناي والتر أنتج عزف ناى على نوى أي (مقام الحجاز) عاصمة الأشوريين السوريين العراقيين الذين ابدعوا نينوى الموسيقية في نينوى الأرض. هي قصة ملحمة تظهر كيف ساهم اجداننا في وضع لبنات في تراث الحضارة الإنسانية، إذ تظهر تلك الموسيقى عظيمة الإمبراطورية الآشورية وجيشها النظامي، وكيف تأمرت وتكلمت قوى الأعداء ضدّها. ثم المعارك الطاحنة التي وقعت بين جيش الأجداد وجيوش الأعداء المتحالفة، إلى المقطع الأخير بما يحمله من حزن وأسى حياض الخراب والدمار والحرائق التي حلت بنينوى، فهل يكرّر التاريخ نفسه؟

نينوى التاريخ والتنوع الثقافي والعقدي والعربي تجتاحها «داعش» واجهة حلف العدوان لتفتك بشعبها وتراثها وطوائفها تقتل وتدمر وتخرّب. لتعيد عزف اللحن القديم حزناً وأسى على حضارة تغتال وتقتل أكثر من مرة.

فجأة ومن دون مقدمات نفاجاً بأن نينوى التاريخ والحضارة يدخلها الغزاة الجدد ويجتاحونها ويعملون فيها قتلاً وتدميراً وخراباً. في حين كانت اتجاهاتنا تؤكد أن الجيش العراقي يحقق نجاحات في ضرب الإرهاب على مدى الأشهر السابقة في محافظة الأنبار، سواء في الرمادي والفلوجة، أو عند تسله إلى سامراء ذات الرمزية وكنسه من تلك المناطق. كيف أمكن للإرهاب دخول ثاني المدن العراقية، بل الاستيلاء والتمدد في كامل المحافظة، في انهيار كامل للسلطة في يوم واحد. أي أنها نفذت ما عجزت عنه جيوش التحالف في عدوانها على العراق عام 2003 يوم استطاعت أم قصر مقاومة العدوان الأميركي لأكثر من أسبوعين، في حين لم يدافع القويون عن نينوى اليوم واحد.

كان يوم التاسع من نيسان عام 2003 سقوطاً للعراق بسبب سقوط عاصمته بغداد، كذلك فإن العاشر من حزيران عام 2014 هو سقوط للعراق بسبب سقوط نينوى. هنا تكثرت وتتراحم الأسلحة حول ما حصل، كيف دخلوها؟ ومُ المسؤول؟ ولماذا لم تقاوم نينوى سلطة وقوى أمنية وجيشاً؟ ولماذا لم يقاوم أهلنا في نينوى؟ وهل ثمة تواؤم؟

في ما سمعته من بيان الرئيس المالكي، استرعت انتباهي ثلاث كلمات: خيانة، غدر، تقاسم... ولكل منها دلالاتها. فهل أخترقت السلطة والجيش وتواطأ بعضهم مسبقاً مع «داعش» وغيرها فسفل سقوط المحافظة؟ يبدو ذلك، وهي الخيانة بعينها.

أما الحفر فهو أن يطعن طرف ضمن فريق باطراف أخرى وتبدو قراءة المشهد من الإعلام وتحميل المسؤوليات لبنية السلطة العراقية.

أما التقاسم في أداء الواجب فهو واقع لا محالة إثر مشاهدتنا القوى الأمنية والجيش بعض المواقع وقرار السلطة والقوى التي حلت، ما سهل لداعش، الخوّل والتمدد.

بغض النظر عن الاتهامات والمسؤوليات، الأهم قراءة التعاديات على نحو صحيح، بعيداً عن الصراع على السلطة بين الطبقة السياسية. وكيف يخرج العراق من هذا الواقع وينضج مجدداً من سقوط هو الأسوأ بعد سقوط بغداد في 4/9/2003.

في القراءة الأولية أنّ «داعش» دخلت نينوى كواجهة ساهمت بعض السلطة في تأمين الظروف الملائمة لدخولها، وكانت إلى جانبها مكونات أخرى أبرزها:

1. «جيش الطريقة النقشبندية» الذي يُعتبر جناح عزت ابراهيم البوري ويقوده تنظيم «البعث، الآن وورث أمانته، وهو على خلاف مع جناح آخر للتنظيم يقوده يونس احمد الذي حافظ على هويته القومية.

2. «الجيش الإسلامي» الذي يقوده طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي السابق والملاحق قضائياً في العراق (الأخوان المسلمون) وتحضنه حكومة العدالة والتنمية على خلفية عقائدية إذ ينتميان إلى خلفية واحدة.

3. «القاعدة» التي تقالتي إلى جانب «داعش» رغم الخلافات التي ظهرت منذ أكثر من عام والاقتيال بينهما في سورية.

4. وهن السلطة وانقسامها مركزياً في بغداد ومدّ الجسور من قبل بعضها عن سلطة المحافظة في الموصل على حساب المركز. هذا يجبر عن تحالف دموي على الساحة ويعتبر عن الدول التي ترعاه وتصطف ضدّ الحكومة العراقية، مثل تركيا والسعودية وقطر والإمارات. كما يقف في الصف نفسه الأردن الذي يحضن المجموعات العراقية القيادية ورجال الأعمال زمن صدام حسين وفي مقدمهم ابنته رعد، وتتجلى هذه التعاديات في:

أولاً: استجدّ أمر جديد بعد نينوى، فسورية التي تصدّ عدواناً منذ أكثر من ثلاث سنوات تقوده الولايات المتحدة الأميركية والغرب مع بعض الدول الإقليمية والعربية تبثت مراراً إلى خطر الإرهاب الذي يستثمره الغرب في مشاريعهم التقسيمية للمنطقة ولحرق الصراع عن بوصلته في اتجاه فلسطين. وترعاه سياسياً عبر مجلس الأمن وإعلامياً وعبر الإعلام المغيرك والزائف والمضلل وتسلمه بمختلف الأسلحة الشرقية والغربية وبأموال خليجية، وتستقدم الإرهاب من مختلف دول العالم وتسهّل قدومه إلى سورية.

هذا الإرهاب أصبح خطراً على العراق وسورية ودول الجوار والمنطقة بأكملها والأصدقاء تردّد في المجتمعات الغربية خوفاً من انتقاله إليها ففكر بالدرجة الأولى ثم سلوكاً.

الولايات المتحدة التي تقود المشروع سلّحت سابقاً، وتدفع بالدول إلى التسليح، وإذا كان هناك حذر من تسليم الأسلحة النارية وتمتعت أو تعطي بحدود ضيقة تعتبر أنها تتحكم فيها، لا داعي الآن لهذا الحذر كما تدعي، ف«داعش» سيطرت على مستودعات أسلحة نوعية للجيش العراقي وهي بين أيديها الآن، وقد نُقل بعضها إلى سورية وشوهدت في بعض المناطق السورية على ما أظهر الإعلام؟

ثانياً: هناك حدود مفتوحة أطول، فقبلاً نينوى كانت محصورة بين محافظتي الأنبار ودير الزور، أما الآن فأضيفت إليها الحدود بين نينوى والحسكة، وهناك امتداد إلى محافظة الرقة حتى حلب شرقاً وصولاً إلى الحدود التركية.

ثالثاً: دخول الإرهاب إلى كركوك أعطى حكومة إقليم كردستان مشروعياً دفع قوات البيشمركة إلى كركوك للمحافظة عليها وهي المحافظة المتنازع عليها عربياً، وبين المركز والإقليم.

رابعاً: دفع المجموعات للانتشار في محافظة ديالى ودخول تكريت يعني أنّ الخطر اقترب من إيران، وهي محافظة على الحدود العراقية الإيرانية.

خامساً: إنّ خطورة تمدّد الإرهاب جنوباً هي أن يدخل منطقة سامراء التي تحتضن مرقد الإمامين العسكريين والعبث بهما وتدميرهما أو الدخول إلى كربلاء التي على مسافة 45 كلم فحسب، وتحضن العتبات المقدسة ومرقد الإمام الحسين وأبي فضل العباس وغيرهما، ما يعيد إلى الذاكرة الغزوة الهوابية في آذار 1802 وما حصل فيها. ونظراً إلى رمزية تلك المراكز في نفوس المسلمين عامة، والشعبة خاصة، فسنتقع فتنة كبيرة لا أحد يعلم نتائجها، حتى من خطط لها منذ عدة سنوات ويسعى إلى إيقاعها. الإرهاب الآن مفتوح أمامه من الحدود الإيرانية إلى شمال بغداد، عابراً إلى سورية، وصولاً حتى الحدود الجنوبية لتركيا.

إذ نتحدث عن واقع مؤلم، على الحكومة العراقية والأحزاب والطبقة السياسية كافة أن تبادر وفوراً إلى ترك خلافاتها والتنازع على السلطة وتقف خلف جيشها وتماسك في مواجهة الإرهاب وتقدم مصلحة الوطن على مصالحها الذاتية والحزبية الضيقة فإذا سقط العراق في يد «داعش» لن تبقى سلطة يتنازعون عليها، فعندما يسقط الوطن لا يبقى سلطة ولن تدع لهم «داعش» حتى الفتات. والغريب أن الطبقة السياسية لم تعظ من الاحتلال وما حصل.

نداءً أوجهه صادقاً إلى إخوتنا في العراق أن يتوحدوا للحفاظ على العراق (لله يا عراق)، فهل من يستجيب؟ أمل ذلك.

* باحث في الشؤون الاستراتيجية

بعد انسداد الآفاق الداخلية والإقليمية أمام الاتفاق على رئيس للجمهورية؛ الاستحقاق الرئاسي مؤجل لأشهر فهل ينتظر صفقة تشمل الانتخابات النيابية والحكومة؟!

حسن سلامه

بات واضحاً أنّ ملف انتخاب رئيس الجمهورية يحتاج إلى أعجوبة لإخراجه من «عق الزجاجة» الذي دخله في الأسابيع الأخيرة، ما يعني أن لا انتخابات رئاسية في المدى المنظور. وفي الحد الأدنى، الأمور باقية على ما هي عليه إلى ما بعد موعد الانتخابات النيابية في أيلول المقبل.

السؤال الذي يطرح نفسه: ما هي الأسباب الفعلية لهذا التأخير؟ وما هي الاحتمالات المطروحة للمرحلة المقبلة حول الاستحقاق الرئاسي؟

وفق المعطيات التي تملكها مصادر سياسية علمية، فإنّ ما أدى إلى وضع الملف الرئاسي في «ثلاجة الانتظار» يختصر في أمرين أساسيين:

الأول أنّ فريق «14 آذار» وفي المقام الأول تيار «المستقبل» لم يبادر إلى أي خطوة تؤدي إلى لبننة هذا الاستحقاق، بل إلى سلوك هذا الفريق يريد أن يفضي إلى أحد خيارين، إما الاستمرار في دعم ترشيح رئيس «القوات اللبنانية» سمير جعجع لدفع الآخرين إلى القبول بشخصية من هذا الفريق أقل حدة من جعجع وهذا ما يعرف «المستقبل» وحلفاؤه أنه غير وارد، أو محاولة إغراء رئيس كتلت التغيير والإصلاح العماد ميشال عون بالتخلي عن حلفائه مقابل دعمه في الانتخابات الرئاسية. وهذا الرهان أيضاً ساقط سلفاً، ويعرفون أن عون لا يبيع

ويشتري في القضايا الوطنية، بل هو ثابت على مواقف وتحالفاته.

لذا تقول المصادر إنّ خياره فريق «14 آذار» المطروحين يؤكدان أنه لا يريد العمل جيداً لدخول حوارات فعلية مع الكتل النيابية الأخرى لبلوغ اتفاق حول شخصية توافقية مثل العماد عون، أو في الحد الأدنى يكون له الرأي الحاسم في تسمية هذا الشخص، وامتناع «المستقبل» عن السير في هذا الإجراء الذي يفترض ألا اللجوء إلى سحب ترشيح سمير جعجع. يعني أنه ما زال يرهن قراره حول الاستحقاق الرئاسي بالمعطيات الخارجية، وفي مقدمها الموقف السعودي.

الثاني أنّ سلوك «14 آذار» هذا يعني ربط الملف الرئاسي بالمشغولات الإقليمية، في حين أنّ اتجاهات الوضع في المنطقة تفيد بأن هذا الوضع يحمل مؤشرين أساسيين:

أ. أن ما حصل في العراق من مؤامرة نفذتها «داعش» بتحريض ودعم من جهات كبيرة في السعودية ودول

إذا بقي الموضوع الرئاسي على ما هو عليه سيصبح في الشهرين المقبلين جزءاً من صفقة متكاملة تشمل الانتخابات النيابية والحكومة

سلام أجرى محادثات مع نظيره الإيرلندي

كيني: ندعم وحدة لبنان واستقراره



سلام ونظيره الإيرلندي يستعرضان حرس الشرف في السراي (تتوز)

أعلن رئيس الوزراء الإيرلندي ايندا كيني عن دعم بلاده والاتحاد الأوروبي الثابت «سيادة لبنان ووحدته واستقراره وترسيخ السلام فيه».

وخلال لقائه رئيس الحكومة تمام سلام في السرايا الحكومية أمس، حيث عقد الجانبان محادثات استمرت قرابة الساعتين، أعرب كيني عن «عميق الفلق لاستمرار النزاع المناوئ في سورية»، مؤكداً تأييد بلاده «لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 وإعلاناً بعيداً ولعمل مجموعة العمل الدولية للبنان في دعم الجمهورية اللبنانية في هذا الوقت الصعب».

وأبلغ كيني، الذي يقوم بزيارة إلى لبنان للقاء أفراد قوة حفظ السلام الإيرلندية والاجتماع بكبار قادة اليونيفيل دعماً لجوهرهم في المساعدة في حفظ أمن لبنان واستقراره. نظيره اللبناني الرئيس تمام سلام عن تقديم مساهمة مالية إيرلندية بقيمة مليون يورو لصالح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) ولوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، على أن يخصص نصف هذه المساهمة لبرنامج المفوضية العليا لشؤون اللاجئين الذي يعني بتقديم المساعدات الغذائية للمجتمعات اللبنانية الفقيرة التي تستضيف النازحين السوريين.

وأعرب الرئيس سلام عن امتنانه لدور القوات الإيرلندية والمتزامناً مع حفظ السلام والأمن في لبنان، مثنياً «التضحيات الهائلة بالأرواح والإمكانات والجهود التي قدمتها إيرلندا ولا تزال تقدمها، عبر مشاركتها الفاعلة في اليونيفيل».

ومن زوار السرايا: المدير العام للأمن الداخلي اللواء إبراهيم بوضب ووزير الاقتصاد آلان حكيم ووزير التربية الياس بوضب والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم جان فاضل والمدير العام لتعاونية موظفي الدولة يحي خسيس ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للأسواق الاستهلاكية ياسر نبيان ووفد من جمعية «الميراث الخيرية الإسلامية» برئاسة المدير العام ونائب الرئيس محمد باقر فضل الله.

خفايا

أبدى مسؤول في الهيئات الاقتصادية تقاؤه بموسم الاصطياف الآتي، على رغم الأوضاع السياسية القائمة في البلد، وأكد أنّ لديه معطيات عدة تشجعه على هذا التقاؤل، مشيراً إلى أنّ أحد أهمّ هذه المعطيات يتمثل في حركة الوافدين إلى مطار بيروت الدولي.

انتقد مسؤول بارز ردّ فعل نائب في كتل كبير تجاه مقال صحفي وردت فيه معلومات تتعلق بنشاط النائب المعني ضمن كتلته.

لحود: لقانون انتخابي يحصن البلد ويؤمن التمثيل الصحيح

العالم العربي، لم ينج منها لبنان، ليحبر عن خوف المسيحيين في حينه من اضمحلال خصوصيتهم في هذا الشرق، ولا يجب إن اكتشفنا أنّ أعداء لبنان التقليديين أو أعداء الصيغة اللبنانية الطبيعية قد ساهموا في وضع أسسه ونشر ثقافته وفلسفته وتعميم الصراع الطائفي على السلطة في لبنان. معتبراً أنّ «المطلوب اليوم، قبل أي وقت مضى أن نذهب معاً إلى قانون يحصن العيش المشترك ويؤمن التمثيل الصحيح لشتى فئات الشعب اللبناني من دون أسرها في قوالب طائفية تصيح مع الوقت قلاعاً تتقاتل على الهيمنة، فتزول الديمقراطية وتتهاجر الوحدة الوطنية»، مشدداً على «أنّ عدالة التمثيل يأتي بها النظام النسبي، أما الوحدة الوطنية فيأتي بها اعتماد لبنان دائرة واجدة. وأنّ قانون الستين كان سبباً من أسباب الهجرة المسيحية المكثفة، الذي على ما تبينه بعض الأبحاث، لأنّ

أكد الرئيس الأسبق العماد إميل لحود «الأهمية المحورية لقانون انتخاب أعضاء مجلس النواب لأنه يستول كل السلطات، عملاً بالمبدأ الوارد في مقدمة الدستور بأنّ الشعب هو صاحب السيادة ومصدر كل السلطات وهو يمارسها عبر المؤسسات الدستورية». وراى في تصريح أمس «أنّ الأكثر التصاقاً بالإرادة الشعبية، إنما هي مجلس النواب الذي يجب أن تتوافر فيه قواعد العيش المشترك».

وأضاف لحود: «عندما كان مجلس النواب مكوناً من كتلتين كبيرتين، الكتلة الدستورية والكتلة الكتلوية - وهما كتلتان تشتملان مختلف أطراف الشعب اللبناني وفئاته وطوائفه - كان المجلس ميثاقياً بامتياز، وكانت الديمقراطية العدمية والميثاقية متلازمة وسائدة، فكانت أكثرية حاكمة وكانت معارضة، إلا أنّ الكارثة الحقيقية حصلت عام 1960، من دون أن يكون الرئيس الراحل العماد فؤاد شهاب قد ساهم فيها بنية التشريد أو تجاوز الميثاق، ذلك أنّ نيته كانت منصرفة في حينه إلى حسن التمثيل». وأكد أنّ قانون الستين، الذي أضى فيما بعد قانون الدوحة، لم يحقق يوماً الانتصاف الوطني، بل التشريد والتجزؤ الطائفي والانقسام والتقوق والعجز، كما تشهد حالياً، عن استيلاء السلطات بصورة صحيحة، هذا فضلاً عن تجاوز المناصفة الفعلية بين المسيحيين والمسلمين التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني بهدف أن تذوب الطائفة في الوطن وليس العكس».

وقال لحود: «يكفي أن نضع قانون الستين في ظروفه التاريخية كي نعي أنه أتى بعد ثورات في



لحود وحداد (الدايتي ونهرا)

حصرياً خلال شهر رمضان المبارك

بنان

بلا حصانة 20.30

الثلاثاء ١٧ حزيران

OTV

WWW.OTV.COM.LB